استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الإمدادات الطاقوية

European Union strategies to ensure the security of energy supplies

لطفي مزياني[1]

جامعة مولود معمري تيزي وزو

طالب دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة -1-

lotfispo@gmail.com

تاريخ الوصول 2019/04/09 القبول 2020/05/12 النشر على الخط 2021/01/15

Received 09/04/2019 Accepted 12/05/2020 Published online 15/01/2021

ملخص

تعتبر استراتيجيات ضمان أمن الإمدادات الطاقوية من بين المواضيع التي تحظى باهتمام بالغ في الأجندة السياسية لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن الدراسات والتقارير تشير بخطورة هذه الوضعية، نظرا لمحدودية الإنتاج محليا وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، في ظل اعتماد قاعدتها الصناعية على المحروقات خاصة النفط والغاز الطبيعي بصفة كبيرة.

إضافة إلى هذا، التحدي الكبير الذي يتعلق بمدى موثوقية موردي الطاقة، خاصة روسيا المسيطر على الإمدادات ومناطق العبور في أوروبا الشرقية من خلال شركة غاز بروم. كل هذا جعل دول الاتحاد الأوروبي تبحث عن استراتيجيات وآليات بديلة لتنويع مصادر الإمداد، باللجوء إلى دول اخرى تتمتع بقدرات إنتاجية سعيا منها لضمان أمنها الطاقوي، وكسر النفوذ الروسي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: أمن الإمدادات الطاقوية ، واقع الطاقة في الاتحاد الأوروبي، تحدي العلاقة مع روسيا، استراتيجيات ضمان أمن الطاقة.

Abstruct

The strategies to ensure the security of energy supply are among the subjects of great interest in the political agenda of the EU countries, especially since studies and reports indicate the seriousness of this situation due to the limited production locally and the lack of self-sufficiency, with the adoption of its industrial base on hydrocarbons, Largely.

In addition to this great challenge is the reliability of energy suppliers, especially Russia, which controls supplies and transit areas in Eastern Europe through Gazprom. All this has made EU countries looking for alternative strategies and mechanisms to diversify sources of supply by resorting to other countries with productive capacities to ensure their energy security and to break Russian influence in the region.

Keywords: Energy supply security, the energy reality in the European Union, the challenge of the relationship with Russia, strategies for ensuring energy security.

[1] المؤلف المرسل: لطفي مزياني الايميل :lotfispo@gmail.com

مقدمة

تلعب الطاقة دورا مهما في حياة كل من الأفراد والدول، خاصة وأنها محور كل من الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، هذا الطابع المميز يمكن تحويله إلى سلاح ذو حدين، سلاح للسلم، وسلاح للحرب.

فالطاقة تمثل مصدرا من مصادر التمويل للدول المصدرة، وهذا من خلال توفير العملة الصعبة لتنشيط خطط النمو الاقتصادي والتي بدورها تسهل عملية استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية.

ففي بدايات تكامل القارة الأوروبية كان لهذا العنصر الحيوي الأثر البارز، أين ارتبط بتوقيع الاتفاقيات الخاصة بإنتاجها، ففي كثير من الأحيان كان هو السبب الرئيس في نشوب العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية ما بين الفواعل الدولية، وبعبارة أخرى فقد مهدت الطاقة الطريق للعديد من المنظمات الدولية والشركات الأخرى بالظهور كمنظمة الأوبك والوكالة الدولية للطاقة، وعلى هذا الأساس فإن السياسات الطاقوية عادة ما تكون مرتبطة بسياسة الدفاع للدول، لذلك تعي الدول والحكومات بأهمية الوضعية الطاقوية ودورها في ضمان الاستقرار للدول الأوروبية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين القوى العالمية التي وصلت إلى درجات جد متقدمة من التطور الاقتصادي والصناعي، وبالتالي يشكل الأمن الطاقوي هاجسا يهدد قاعدتها الصناعية، خاصة وأنها تعتمد بدرجة كبيرة على هذا العنصر الحيوي خصوصا النفط والغاز بشكل مستمر نتيجة للاستهلاك العالي لها.

ونظرا للوضعية الطاقوية التي تتميز بها دول الاتحاد الأوروبي بداية من نقص الإنتاج المحلي مقارنة مع نسبة الاستهلاك والتحديات التي يواجهها ، من بينها أن دولة النرويج التي كانت تمول دول الاتحاد هي وإنجلترا لم يعد باستطاعتهما تلبية الحاجيات المتزايدة في ظل توسيع الاتحاد، إضافة إلى الأزمة الروسية الأوكرانية في 2006 و2009 أدت بعدم الوثوق بالإمدادات الروسية التي تغطي جزءا كبيرا من السوق الأوروبية. هذا ما دفع بالفواعل داخل الاتحاد الأوروبي إلى إعادة مراجعة طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة وذلك بالبحث عن موردين موثوقين وقادرين على تحقيق مطالبهم كأحد الاستراتيجيات التي من شأنها أن تحقق الأمن الطاقوي.

فالنظر إلى واقع أمن الطاقة الأوروبي يبين أن معظم الدول الأوروبية تعتمد بصفة كبيرة على الخارج لتأمين احتياجاتها من مصادر النفط والغاز، إذ يعتبر ثاني أكبر سوق للطاقة في العالم. وفي ظل هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لدول الاتحاد الأوروبي تحقيق أمنها الطاقوي في ظل التحديات التي يواجهها؟

المحور الأول: مقاربة مفاهيمية لمصطلح الأمن / الأمن الطاقوي

شهد حقل الدراسة الأمنية سجلا فكريا قويا، بداية ضمن إطاره التقليدي العسكري الدولاتي، حيث لم يتعد مفهوم الأمن حدود ضمان استمرارية الدولة وحماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها في مواجهة أي تهديد خارجي، كونها فاعل وحدوي عقلاني ومحرك للعلاقات الأمنية.

غير أن ظروف ما بعد الحرب الباردة فرض ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العقلاقات الدولية، حيث امتد التأثير إلى فواعل من غير الدول، إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديد أمام شيوع ظاهرة الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية وأزمات الطاقة... الخ.

1. مفهوم الأمن

يشير المعنى العام على المستويين النظري والعملي إلى:

" السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر".

ينطبق هذا المعنى على الكائنات الحية كلها وفي شتى الظروف والأحوال، فقد كان الأمن ومازال المطلب الأول لها والهدف المحرك لنشاطاتها، وبظهور الإنسان كواحد من هذه الكائنات امتدت الحدود المفاهيمية التطبيقية للأمن لتشمل الحالات الإنسانية الفردية والمجتمعية.[1]

تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، وهذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين، وللحالة موضع التحليل أيضا، واختلاف وتجدد التهديدات التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد.[2]

وأفضل تعريف هو ما قدمه " **أرنولد ولفرز**" Arnold Wolfers في مقالة حول الأمن القومي، فتأكيد ولفرز على الأمن القومي يعكس بالتأكيد التوجه السائد بين الأدبيات التجريبية، وشرح التعقيدات متعددة الأبعاد لهذا المفهوم، فوصفه للأمن كرمز غامض في مرحلة ما قد لا يكون له أي معنى دقيق، فهذا يثبط المزيد من الاهتمام في تطوير الأمن كمنهج رئيسي لفهم العلاقات الدولية.[3]

فكثيرا ما ارتبط الأمن لدى الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه ومصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن، لذا لا يمكن تصوير الأمن Security دون اللاأمن Insecurity والعكس صحيح.[4]

ففي هذا الصدد يعرف **ميكائيل ديلون** Michael Dillon الأمن على أنه: " مفهوم مزدوج إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن".[5]

ويرى بعض من الدارسين أن المفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد Threat لذا **فكينيث والتز** Kennith Waltes قد عرف الدراسات الأمنية بأنها: " تلك الدراسات التي تدرس التهديد"، بينما عرفه **ريتشارد أولمن** على أنه الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة مستوى حياة سكان الدولة.
- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما.[6]

---

[1] علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي– مقاربات نظرية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2017، ص 15.

[2] الطيب البكوش، "**الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان**"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان2003، ص 165.

[3]Barry Buza, **People, States And Fear**, 1ed, UK, ECPH press, 2007, p 27.

[4]Micheal Dillon, **Polities of Security**, London, Routledge, 1996, p 121.

[5] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر ، 2005، ص 14.

[6]Petter Hough, **Understanding Global Security**, London, Routlledge, 1ed, 2004, p 07.

يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو الشعور بالإطمئنان وعدم الإحساس بالخطر، فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة، كما يشير الأمن إلى معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك بين فئات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصالح الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات.[1]
وأن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة أساسية وشرطا مسبقا للعيش بسلام.[2]

2. مفهوم الأمن الطاقوي

أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية والعملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، فالملاحظ للعلاقات الدولية الراهنة يجد أن مفهوم الأمن الطاقوي أصبح شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى التي تشكل مضمون الأمن الوطني للدول، وهذه الأهمية المتنامية لمفهوم أمن الطاقة يبين أهمية القوة الاقتصادية خاصة للدول الصناعية منها لأن الطاقة تعد محركا أساسيا للاقتصاد والتنمية.[3]
يعد تشرشل أول من طرح تعريفا لمفهوم أمن الطاقة، حيث أشار إلى أن : " أمن الطاقة في التنوع والتنوع فقط". وقد ارتكز الاقتراب التقليدي في التعالم مع قضية أمن الطاقة على أمن التعرض Security of supply، وهذا من خلال التركيز على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع، فالتركيز ينصب بالأساس على أن جوهر أمن الطاقة يكمن في تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى، وأن أمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حالة واحدة وهي أن تتوافر لديها موارد للطاقة آمنة وكافية، هذا ما يبين تدخل القوى الكبرى في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للنفط لضمان تدفقه.[4]
تعتبر الطاقة عنصرا ضروريا في المجتمعات الحديثة الذي يلعب فيه النفط والغاز الطبيعي دورا هاما في مختلف القطاعات من بينها السكن، الصناعة، النقل وكذلك القطاع العسكري.
لذلك فإن الاعتماد المتزايد للدول المتقدمة على مصادر الطاقة، أبرز أهمية تأمينها خاصة فيما يتعلق بتأمين الإمدادات الذي دائما يوضع في قلب أجندة سياسة الطاقة للدول الصناعية.
حيث عرف **باري بارتون** Barry Barton أمن الطاقة على أنه: "الشرط الذي تكون فيه الأمة وكل أو معظم المواطنين والأعمال التجارية قادرة على الوصول إلى المصادر الطاقوية الكافية، وفق خطط تضمن بناء مستقبل خال من أي خطر حقيقي يمس هذا القطاع"، وبعبارة أخرى فإن أمن الطاقة يرجع إلى الاستمرارية، الاستدامة والإمدادات الموثوقة وبأسعار معقولة"، فهذا التعريف ينطوي على مجموعة من العناصر الأساسية تشكل مضمون الأمن الطاقوي بالنسبة للدول المستهلكة وهي:

---

[1] أحمد الرشيدي وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة ،2003 ، ص3.
[2] مارتن غريفيتش وآخرون، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ، ترجمة مركز الخليج ،دبي ، 2008، ص 78.
[3] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 15.
[4] خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية**، ط1، ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، 2014، ص 52.

- استمرار الإمداد بمصادر الطاقة، ويتضمن ذلك توفر وتدفق المصادر الطاقوية من بترول، فحم، غاز طبيعي، ومواد أخرى بشكل مستديم دون انقطاع نحو الدول المستهلكة.
- المصادر الموثوقة التي تأتي منها مختلف موارد الطاقة، وهي مناطق الإنتاج التي ترتكز أساسا على منطقة الخليج، فنزويلا، روسيا وشمال افريقيا.
- أسعار معقولة، يأتي في مقدمتها النفط الذي يشكل النسبة الأكبر من حجم استخدام الطاقة في العالم.[1]

ويتبنى ستين تونيسون Stein Taouneson وأشيلد كولاس Achild Kolas من معهد أوسلو لأبحاث السلام الدولي International PeaceResearchInstutut تعريفا لأمن الطاقة لا يقوم على ربطه بتحقيق الاكتفاء الذاتي أو الاستقلالية الطاقوية، بل على ضرورة التوازن بين العرض والطلب: " أمن الطاقة هو تحقيق توازن جيد بين الطلب والمعروض من الطاقة، لخدمة العرض المتمثل في تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة"، ولا يقصد بالتوازن هنا مجرد العلاقة بين الإمدادات المعروضة والكمية المطلوبة فحسب، بل التناسب بين تنوع مصادر الطاقة وقاعدة الاحتياجات المعقدة.[2]

وحسب الاستراتيجية الطاقوية للاتحاد السوفياتي سابقا والتي تبنيت بقرار الحكومة لسنة 2003 فإنه يعرف أمن الإمدادات الطاقوية على أنها: " الدولة الحامية للبلاد والمواطنين والاقتصاد من التهديدات التي تمس أمن الوقود والإمدادات الطاقوية". فحسب هذه الرؤية يمكن ملاحظة الدور المنوط بالدولة التي تسعى إلى الحفاظ على أمن هذا المكسب من أي عدوان خارجي يمكن أن يمس به أو يحاول السيطرة عليه.[3]

ويرى بعض خبراء الطاقة أن هناك ثلاثة مراحل تاريخية لتطور مفهوم أمن الطاقة . وفق لذلك تتضمن المرحلة الأولى الحد من التعرض للاضطرابات المرتفعة بالاعتماد على النفط المستورد من قبل الشرق الأوسط غير المستقر، تتضمن المرحلة الثانية توفير عرض كاف لارتفاع الطلب بأسعار معقولة، ومن ثم تفصيل شامل على نحو سلس لأداء نظام الطاقة الدولية، والمرحلة الثالثة من مفهوم أمن الطاقة، وأن الهدف من هذه المرحلة هو إجبار نظام الطاقة الدولية ليعمل ضمن قيود التنمية المستدامة.[4]

المحور الثاني: الطاقة في الاتحاد الأوروبي

تعتبر الطاقة من بين المصادر الدافعة والمحركة للقضايا والمسائل السياسية والاقتصادية، فمعظم الصراعات والمشاكل السياسية والاقتصادية مرتبطة بهذا العنصر الحيوي، لهذا عادة ما ترتبط بسياسة الدفاع والأمن للدول.

---

[1] Barry Barton, **Energy Security: Managing Risk In Dynamic Legal and Regulatory Envirenement,** Oxford University Press, 2004, p 15.

[2] عبد القادر دندن: **الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار على محيطها الإقليمي، آسيا الوسطى، شرق وجنوب شرق آسيا**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 – 2013)، ص ص 46-47.

[3] Sergey Seliverston : **Energy security of Russian and EU, Current legal problems, gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie,** Note l'ifri, 2009, p 03.

[4] نعمان عمر النعمي: "**دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي**" دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمي، عدد 12، مجلد 36، 2017، ص ص 16-17.

أصبحت حكومات الدول تدرك مكانة الطاقة ودورها في ضمان أمن واستقرار الدول، ويعتبر كل من النفط والغاز الطبيعي من بين المصادر الأكثر حيوية، لذلك فالدول التي تمتلك احتياطيات واسعة تصبح هي الفواعل الرئيسية والمحركة لسوق الطاقة العالمي والسياسة والاقتصاد الدولي على حد سواء، وعلى هذا فإن المنافسة بين مختلف الدول من أجل الحصول على هذا المصدر هي من بين الأولويات الرئيسية في أجندة السياسة والاقتصاد الدولي.

1.1الوضعية الطاقوية في الاتحاد الأوروبي

المصادر الطاقوية ليست موزعة بشكل متساو في العالم، فبعض المناطق وبعض البلدان مكتفية ذاتيا Self Sufficen، وبعضها الآخر تابعة تماما للدول المنتجة، وهذا ما طور مصطلح الأمن الطاقوي بل بصورة أكثر عمقا مصطلح أمن الإمدادات.

احتلت القارة الأوروبية مرتبة مهمة في استهلاك الطاقة وكانت الدول الأوروبية في تنافس قوي عليها منذ الثورة الصناعية، فقد تنافست القوى الأوروبية (ألمانيا، فرنسا، انجلترا، بلجيكا) فيما بينها على الفحم مصدرا أساسيا للطاقة، ومع اكتشاف النفط والغاز دخل التنافس مرحلة جديدة على المناطق الجيوسياسية في العالم، قاد هذا الأمر إلى تغيرات جوهرية في أسعار الطاقة وأسواقها التي أصبحت تحدد سياسات الدول واستراتيجيتها. [1]

فالاتحاد الأوروبي يتجه نحو المزيد من الاعتماد على الواردات من إمدادات النفط والغاز، والعالم في نفس الوقت الذي يشير بتقديرات أن الطاقة النووية والطاقة المتجددة غير قادرة على مواجهة هذا العجز، فمنذ أزمات أسعار النفط والإمدادات عامي 1973 – 1978، كان أمن إمدادات الطاقة مصدر قلق سياسي واقتصادي رئيسي في العلاقات الدولية. [2]هذه الأزمة وضعت فرضية مدى قدرة سلاح البترول أين تمكن العرب من خلال خفض الإنتاج وفرض حظر بترولي على الدول الصديقة لإسرائيل من إدراج قضاياهم في الأجندة الدولية، وتمكنت من خلخلة التحالف الأوروبي الأمريكي، ما دفع بفرنسا واليابان باتخاذ مواقف مستقلة من أجل حماية وارداتهم من البترول. [3]

فدول أوروبا الغربية كانت تعتمد على الاستيراد لمواجهة نحو 90% من احتياجاتها النفطية، وكان نحو 75% من وارداتها يأتيها من الشرق الأوسط شرقي قناة السويس، حيث نتج عن هذه الأزمة عجز إمكانيات النقل إلى أوروبا، فالناقلة البترولية التي كانت تعمل بين الخليج وأوروبا مرورا بالقناة لم تكن تستطيع نقل أكثر من 60% مما تنقله سنويا باستخدام طريق الرجاء الصالح والدوران حول افريقيا.

وبفعل تلك الأزمة عرف الاقتصاد الأوروبي هزة شديدة، حيث اتخذت دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إجراءات مشتركة لامتصاص أثر الصدمة وتوزيعها فيما بينها، لتخفيف العبء على الدول ذات الموقف النفطي الأضعف. [4]

---

[1] أحمد قاسم حسين،" **العلاقات الأوروربية الروسية في مجال الطاقة – ضغوط التعاون وصراع المصالح**"، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 59.

[2] Tin strabaty, **Understanding the EU –Russia Energy relation,** Law aster of European affaire, lund university, 2007, p 20.

[3] جوزيف س ناي الابن ، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ط1، القاهرة،1997، ص 251.

[4] حسين عبد الله، **مستقبل النفط الغربي**، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2000، ص 16.

فعلى الرغم من قوة الاتحاد الأوروبي السياسية والاقتصادية، إلا أن وضعيته الطاقوية ضعيفة، حيث يظهر هذا الضعف من خلال ثلاثة أسباب رئيسية وهي: الاحتياطات الطاقوية المحدودة، نقص أو قلة الإنتاج المحلي وارتفاع الطلب على المصالح الطاقوية الخارجية خاصة فيما يتعلق بالوقود الأحفوري Fossil Fuels ، هذه الأسباب تشكل تحديات حقيقة لأمن الطاقة الأوروبي، هذه الاحتياطات المحدودة من النفط والغاز تجعل الدول الأوروبية تابعة للمصادر الخارجية وهذا دائما يرتبط أساسا بمؤشرين هامين هما نسبة الاستهلاك الكلي للطاقة، ونسبة إنتاجها محليا، وهذا ما يبين ضعف الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي[1].

2.1 روسيا كتحد لأمن الطاقة الأوروبي

حاول الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة التعامل مع روسيا بنفس الطريقة التي تعاملت بها مع جيرانها الشرقيين الآخرين، وذلك باتباع سياسة الحوار والتكامل، عن طريق محاولة إقناع روسيا بتبني النموذج الاجتماعي والاقتصادي الأوروبي.

تدرك الحكومات الأوروبية حقيقة أن الطلب المتزايد على الطاقة الروسية يضع الكرملين في وضع مريح بإهمال الدعوات إلى حكم أكثر موثوقية وقانونية، فمن المحتمل أن تصبح علاقات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا غير متماثلة بشكل متزايد في المستقبل، فوفق للمفوضيات الأوروبية فإن اعتماد أوروبا على واردات الطاقة سيرتفع من 50% في عام 2000 إلى 70% في عام 2030 فيما يخص المنتجات النفطية. [2]تعتبر الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع روسيا استثنائية، بسبب حجم الترابط الاقتصادي المتبادل، حيث ترى روسيا أن الاتحاد الأوروبي هو المستهلك الأكثر أهمية لصادرات الطاقة، وشريك تجاري يمكن أن يساعده في تطوير اقتصاده.

كما يرغب الاتحاد الأوروبي في التجارة مع روسيا ولكن التعاون معها أيضا في القضايا الأمنية في أوروبا الموسعة وخارجها.[3]فروسيا هي المورد الرئيسي لأوروبا وخاصة الاتحاد الأوروبي، حيث ارتفعت صادراتها لهذه المنطقة خارج دول البلطيق نحو 90% من إجمالي صادراتها الغازية لدول الاتحاد حسب تقديرات سنة 2005، وبحلول 2020 ستظل أوروبا سوق التصدير الرئيسية وإن لم تكن فريدة من نوعها لروسيا، وهذا ما يعكس الأهداف الرئيسية لتصدير الغاز، ووفقا لخطب الطاقة الطويلة الدمى لسنة 2003، فإن إجمالي الصادرات سينمو في سنة 2000 من 60% بنحو أوروبا إلى آفاق 2010 بـ 71% ثم إلى 74% في سنة 2020.[4]

---

[1] Mareli L V, **European unio's Energy security challengers**, CRS repport for congress, congressional research service, 2006, p 06.

[2] Frederik Erixon : "**europe's energy dependency and Russia's commercial assertiveness**", **Policy Briefs**, N° 07, Ecipe; 2008, P02.

[3] Irina Busaghina , **Analysis Of the EU-Russia relations**, MGIMO University, 2012, P 11.

[4] Dominique Finon, catherin Locatelli, "**L'interdépendance gazière de la Russie et de l'union européenne, quel équilibre entre le marché et la géographie** ", cahier de recherche , LEPII, série Epe, N° 41, 2006, p 07.

فالإمكانيات الروسية خاصة الغاز الطبيعي جعل منها المسيطر على الإمدادات نحو أوروبا الغربية، وهذا راجع من الناحية الجيوبوليتيكة إلى قرب دول الاتحاد الأوروبي، حيث لا توجد حدود وممرات مائية فاصلة بين أوروبا الشرقية والغربية سوى الحدود البحرية، هذا ما يسهل عملية نقل المواد الطاقوية من روسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي.

فالرؤية الاستراتيجية الروسية تغيرت من التعامل بمنطقة الاتحاد السوفياتي السابق الذي كان يعتمد على القدرات العسكرية والرقعة الجغرافية المترامية الأطراف والتعداد السكاني الكبير إلى التعامل بمنطق الدول الكبرى التي تعتمد على منطق القوة الاقتصادية والتنافس على الأسواق الكبرى في العالم على غرار الو.م.أ، وهذا ما اعتمد عليه الرئيس فلاديمير بوتين من خلال تطبيق ثلاثية القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، القوة العلمية للعودة إلى الساحة الدولية والاعتماد على القوة الاقتصادية كأحد الميكانيزمات التي تمكن لروسيا أن تصبح عمقا استراتيجيا لأوروبا من الناحية الشرقية وتعزيز علاقاتها وتكيفها من الناحية الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروربي بالنظر لمركزها كمصدر رئيس للنفط والغاز. [1]

فألمانيا تعتبر روسيا أكبر مصدر للنفط والغاز الطبيعي إليها، وتقوم روسيا بتصدير النفط عبر البحر الأسود وبحر البلطيق إلى جانب النقل البحري للنفط المستخرج من منطقة القطب الشمالي[2].

أدى الاحتكار الروسي لإمدادات الغاز من خلال أهمية شركة غاز بروم بشكل مطلق على هذه الأسواق غلى انقطاع الإمدادات مرات عديدة عن دول الاتحاد الأوروبي بعد أزمتي 2006 و 2009 مما جعلها تعاني من تبعيتها لروسيا بصورة خاصة على أوكرانيا، فقد بلغت قيمة كل 1000 م^3 من الغاز الروسي لأوكرانيا 430 دولار في 2012 وبذلك تمكنت روسيا من استخدام وسائل الضغط على جيرانها ليس فقط اقتصاديا بل سياسيا أيضا، فباستخدام مسألة الغاز تهدف روسيا إلى السيطرة على خطوط أنابيب الغاز الأوكرانية من خلال تحديثها، ولاحقا شرائها، لتصبح من ممتلكات الدولة الروسية كما حدث مع دولة بيلاروسيا سابقا، حيث تعدد خطوط أنابيب الغاز الأوكرانية أكبر خطوط الغاز في أوروبا وبالتالي لروسيا مصلحة اقتصادية كبيرة في السيطرة على هذه الخطوط. [3]

كما عالج المجلس الأوروبي في مارس 2014 التوترات العسكرية المتزايدة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، حيث أثار المجلس المشكلة المرتبطة بأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وهذا من أجل دعم الجهود للتقليل من اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، هذه الأزمة التي بدأت منذ 2006 أكدت على أهمية تنويع الاتحاد الأوروربي لمصادر الطاقة بسرعة نظرا لأن دول الاتحاد الأوروبي تعتمد اعتمادا كليا على الواردات الروسية وهذا ما يجعلها تخضع لضغوط

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، "**العلاقات الأوروبية– الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل**"، **الأكاديمي للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 11، جانفي 2014، ص ص 92 – 93.

[2] نورهان الشيخ، **سيايات الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، **ط 1** ، 2009، ص ص 11-12.

[3] فريد علوس، **التعاون القطري الأوكراني في مجال الطاقة، خصوصياته وآفاقه**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 24 ديسمبر 2012، ص 02.

سياسية، ولارتفاع أسعار الغاز خاصة إذا كانت تستورد عبر أوكرانيا، فاعتماد الاتحاد الأوروبي على مورد واحد قد يضعف موقف الاتحاد باعتباره قوة فاعلى ذات مصداقية تتحدث بصوت واحد تجاه روسيا. [1]

المحور الثالث: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لضمان الأمن الطاقوي

أدت الأزمة النفطية لسنة 1973 والتي أصابت الاقتصاد الأوروبي نتيجة الحروب العربية الاسرائيلية إلى ارتفاع أسعار النفط بسبب غلق قناة السويس، كذلك سنة 1979 إثر نشوب الثورة الاسرائيلية إلى تعزيز الموقف التفاوضي للدول العربية المنتجة للنفط، إضاة إلى هذا الأزمة الروسية الأوكرانية سنتي 2006 و 2009، وغلق الإمدادات على دول الاتحاد الأوروبي، دفع بها إلى صياغة استرتيجيات طاقوية انطلاقا من ظروفها الذاتية التي تؤكد استمرار اعتمداها على موارد الطاقة الخارجية خاصة منها روسيا وسعيا إلى تنويع مصادر إمداداتها في إطار ضمان الأمن الطاقوي مستقبلا.

1. الديناميكيات الداخلية

أصبح أمن الطاقة من بين أهم المجالات بالنسبة للاتحاد الأوروبي، لكن صياغة وتنفيذ سياسة طاقوية مشتركة من بين الصعوبات نظرا لاختلاف التوجهات بخصوص سياسات الطاقة والسياسة الوطنية للدول الأعضاء، حيث تكافح دول الاتحاد الأوروبي للاتفاق على أولويات مشتركة وإجراءات تعنى بقضية الأمن الطاقوي، وهذا من خلال تخفيض تبعيتها للواردات أو المصادر الخاصة بالاعتماد على المصادر البديلة المتجددة، بتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال التقليل من نسبة الاستهلاك، هذا ما يساعد الاتحاد الأوروبي من صياغة سياسة خارجية فعالة في مجال الطاقة[2]، كما تم اعتماد تحديث البنية التحتية للطاقة في أكتوبر 2011 من أجل التحديد الأولي للممرات لنقل النفط والغاز والكهرباء، وفي ماي 2014 حددت المفوضية الأوروربية على المدى القصير والمتوسط المشاريع المهمة لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي ضمن ما يعرف بالمشاريع ذات الاهتمام المشترك والذي اعتمد في عام 2013.

يمثل إنشاء سوق طاقة داخلي متكامل من بين أحد ركائز سياسة أمن الطاقة الأوروبية، بهدف تحفيز تجارة الطاقة وتحسين القدرة التنافسية وذلك بإزالة جميع الحواجز والعقبات تحول دون تداول الغاز الطبيعي في مجال الاتحاد الأوروبي، من خلال إنساء محاور غاز مترابطة ومتقاربة الأسعار على المستوى الأوروبي، هذه السوق الداخلية يمكن أن تساهم في ضمان الإمداد من خلال تحسين المنافسة بين المصادر المختلفة، فمن المفترض أن تعوض هذه الآليات جزئيا على الأقل الفشل المحتمل لمصدر الإمداد على المدى القصير، فخلال أزمة 2009 قدمت الترتيبات التجارية مثل المقايضات والتداولات قصيرة الأمد لهذا الاضطراب.

فالنموذج الجديد لسوق الغاز يهدف إلى توفير دور متزايد للتداول، حيث أكدت دراسة نشرها معهد أكسفورد لدراسات الطاقة في 2013 أن المراكز الرئيسية الثمانية للسوق (بريطانيا، هولندا، بلجيكا، تربط كل من النمسا، أستراليا، ألمانيا، فرنسا وإيطاليا) ارتباطا وثيقا وبمستوى عال من التقارب في الأسعار، وهذا ما يعكس وجود سوقا متكاملا للغاز في هذا الجزء من أوروبا وبالتالي إنشاء منصة جديدة لتخصيص 70% من قدرة نقل الغاز الطبيعي،كما أن ربط شبكات نظام نقل 28

[1] Pasquale Demicco , **A cold winter to come ? The EU seeks , alternatives to Russian Gaz, European ,** directorate general for external policies, 2014, p p 5-6.

[2] Stacy Closson , "**Energy security of the European union**" ,CSS analyses in security policy, vol3, N° 36, June 2008, pp 1-2.

مشغلا من 10 دول هو أيضا مثال على التعاون في مجال الطاقة في الاتحاد الأوروبي كأحد الديناميكيات الداخلية المتخذة للتقليل من أعباء الاعتماد على المصادر الخارجية التي تشكل أحد التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي الأوروبي.[1] وقد برنامج الانتعاش الطاقوي الأوروبي حوالي 4 مليارات يورو لمشاريع الطاقة الرئيسية والتي تمتد من عام 2009 إلى 2019 بإنشاء مرفق تسهيل توصيل أوروبا في الإطار المالي المتعدد السنوات 2014-2020 لتعزيز التمويل المشترك ويلخص روابط البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث يشمل هذا المشروع الخاص بالطاقة ظرف مالي بقيمة 5.4 مليار يورو.[2]

يمكن حصر جملة من الديناميكيات الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي التي اعتمدتها باستراتيجيات لتأمين الطاقة من خلال:

- تأمين إمدادات الطاقة: بحيث يجب التقليل من الاعتماد على إمدادات الطاقة من خارج الاتحاد الأوروبي وهذا عن طريق الاستخدام الكفؤ لمصادر الطاقة المحلية مع التنويع إلى مصادر وإمدادات أخرة، فالمقترحات تشير غلى أن شرط التضامن والوحدة يجب أن يضمن احد من الاعتماد على الموردين العربيين والاعتماد على جيرانهم خاصة لمواجهة الاضطرابات في إمدادات الطاقة.
- تحسين سوق الطاقة الداخلية: من خلال الاقتراح بأن الطاقة يجب أن تتدفق بحرية في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي دون أي حواجز تقنية أو تنظيمية.
- زيادة كفاءة استخدام الطاقة: باعتباره مصدر للطاقة بحد ذاته، فتقليل استهلاك الطاقة يقلل التلوث الذي يحافظ على المصادر الداخلية ويقلل الحاجة إلى الواردات الخارجية.
- العمل على تخفيض الانبعاثات Emissions reductions: بحيث أن يكون الهدف الأول تقليل الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 40% بحلول عام 2030 كخطوة أولى أما الخطوة الثانية هي تجديد المخطط الأوروبي والاستثمار أكثر في تطوير مصادر الطاقة المتجددة Renewable energy sources خاصة العمل على تطبيق معايير السلامة النووية وكذلك النفايات في حالة استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية.

كما اقترح المخطط امتلاك الريادة التكنولوجية للجيل القادم من تكنولوجيا الطاقة المتجددة للتقليل من الاستهلاك وخلق فرص للتصدير وتعزيز النمو في إطار دعم سياسة الاتحاد الأوروبي للطاقة البيئية[3].

2. الديناميكيات الخارجية

من المحتمل مواصلة روسيا سياسة طاقتها الخارجية من أجل تحقيق بعض الأهداف والأرباح الإضافية التي تختلف عن أهداف الشركات الغربية، بينما أعطى النفط واحتياطات الغاز الكبيرة ثقة كبيرة للكرملين، ما يدفع بالدول الأوروبية أن تتعامل بشكل جماعي حول كيفية التعامل مع هذه التحديات ووضع الترتيبات اللازمة، وتطوير السياسة الطاقوية المشتركة خاصة في

[1] Marie Claie Aoun**, European energy challenges and global energy trends old wine in new bottles** ? Italy instituteo affair internazionali (I A I) , 2015, pp 8-9.
[2] Gregor Erbach, Martin Swasek et al , **Energy Supply and Energy Security,** European parliament, 2016, p3.
[3] Ole Guunnar austvir, "**The energy union and security of gaz supply**", energy policy, N° 96, 2016 ; p 377.

التعامل مع روسيا من جهة، بناء وعقد حوارات مع الدول المنتجة الأخرى التي تتمتع بتوافر موارد الطاقة لديها في ظل الديناميكيات الأوسع من جهة ثانية. [1]

فالخيارات المحلية لها أهمية كبيرة خاصة فيما يتعلق بأسواق الغاز التي تعتبر المحرك لعلاقات مع مصدري النفط والغاز وتوفير خطوط الأنابيب من بين الاستراتيجيات التي تقيم ارتباطات الاتحاد الأوروبي مع هؤلاء الموردين على الرغم من أن العديد من منتجي النفط والغاز منضوين في إطار سياسة الحوار الأوروبية. [2]

تمثل الواردات حوالي 70% من حجم الغاز المستهلك في الاتحاد الأوروبي حيث يتوقع أن يظل مستقرا حتى سنة 2020، ثم تزيد قليلا لتصل إلى حوالي 340-350 متر مكعب ما بين عام 2025-2030، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر الإمداد على المستوى الخارجي كأحد الخطوات لضمان عدم انقطاع الإمدادات، حيث تستورد دول الاتحاد الأوروبي نحو 39% من واردات الغاز الطبيعي من روسيا و 33% من النرويج، 22% من شمال افريقيا (الجزائر، ليبيا) كما ارتفعت واردات الغاز الطبيعي كمثال من (قطر ونيجيريا) وبلغت ذروتها عند حوالي 20% ثم انخفضت إلى حوالي 15% بسبب ارتفاع الأسعار في آسيا. إن الوصول إلى تنويع أكثر لموارد الغاز الطبيعي مع الحفاظ على الكميات الكبيرة من الواردات من موردين موثوقين ستبقى الغاز الطبيعي في تنوع مستمر كما يحتمل أن تزيد الإمدادات من أمريكا الشمالية، أستراليا، قطر، والاكتشافات الجديدة في شرق إفريقيا من حجم وسيولة أسواق الغاز الطبيعي العالمية. [3]

تشير معظم الدراسات في مجال إدارة الطاقة الخارجية التي تركز على سياسة خطوط الأنابيب في منطقة قزوين وآسيا الوسطى مع التركيز على الممرين الشرق والغرب وكذلك بحر البلطيق والبحر الأبيض المتوسط تظهر أنها من بين السياسات المميزة والتي تتطور بشكل غير متوقع في الاتحاد الأوروبي لضمان أمن الإمدادات الطاقوية من هذه الدول. [4]

إن أهم المناطق التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي كأحد المخارج في ظل التخوفات من تكرار سيناريوهات الأزمات التي حدثت في أعقاب سنوات 1979 إثر الحرب العربية الإسرائيلية أول الهزات التي مست أمن الطاقة الأوروبي إضافة إلى أزمتي أوكرانيا 2006 و 2009 تتمثل في:

- الشرق الأوسط شمال إفريقيا (MENA) : الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، إيرانن العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، مالطا، المغرب، عمان، قطر، العربية السعودية، سوريا، تونس، الإارات العربية المتحدة، اليمن بما فيها الخليج الفارسي: البحرين، إيران ، العراق، الكويت، عمان، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية.
- منطقة قزوين: أذربيجان، كازاخستان، تركمنستان، إيران، روسيا، هذه المناطق ليست كلها منتجة وإنما تضم الدول المنتجة ومناطق العبور التي يتم من خلالها نقل الإمدادات إلى أوروبا. [5]

---

[1] Paul J sanders, **Russian energy and european security : a transatlntic dialogue** , the nixon center, Washington, 2008, pp 5-6.

[2] Lana Dreyer, Gerald stang, **What energy security for the EU**, European union institut for security studies, novembre 2013, p4.

[3] European commission, **EU energy security stategy**, brussels, 2014, p15.

[4] Andrea pronotera, **introduction the new polities of energy security in the european union and beyond, states, markets, institutions**, Routledge, London, 2017, p2.

[5] Mehdi p.Amineh , wina H, J Crijns-grans, **Rethinking EU Energy Security Consedering Past Trends and future prospects,** perspectives ou global developement and the technology , N° 13, 2014, p 760.

خاتمة

من خلال ما سبق نستنتج أن دول الاتحاد الأوروبي تتبع استراتيجيات التعاون عن طريق البحث عن مصادر طاقة جديدة كأحد الميكانيزمات التي تساعده على ضمان أمنه الطاقوي، نظرا للأزمات التي مر بها ابتداء من أزمة 1973 التي كانت البداية لإبراز أهمية الطاقة بعد التخلي عن استعمال الفحم كمصدر مهم لإنتاجها، فتوفر النفط والغاز في الأسواق العالمية بأسعار رخيصة جعل مكانة الفحم تزول بسبب الانبعاثات الغازية CO_2 ، إضافة إلى ان استعمال الغاز الطبيعي أسرع في إنتاج الكهرباء، ونسبة التلوث قليلة مقارنة مع الفحم، من هنا أصبحت الدول الصناعية ومنها دول الاتحاد الأوروبي تعتمد في قاعدتها الصناعية على هذه الموارد خاصة الغاز، مع بداية الأزمة الروسية الأكرانية بين 2006 و 2009 دفع بالاتحاد الأوروبي إلى وضع الاستراتيجيات لتفادي انقطاع الإمدادات وتوفير الطاقة في السوق الأوروبية، فكان من بين هذه السياسات هي تطوير السوق الداخلية لتكون أكثر اتحادا، بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مع احترام شروط السلامة البيئية هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فكان البحث عن مصادر موثوقة ومستدامة هي أكثر أهمية من الدول المنتجة أو مناطق العبور كالاتجاه إلى دول منطقة قزوين التي تحتوي على موارد هائلة كللت بربط دول الاتحاد عن طريق خطوط أنابيب مثل باكو- تبيلسي- جيهان بشمال تركيا، خط نابوكو يمتد من كازاخستان وإيران ودول الشرق الأوسط عبر تركيا ودول البلقان. إضافة إلى حوض المتوسط منها الجزائر وليبيا ودول الخليج كقطر، العربية السعودية، كل هذه الدول المنتجة مناطق عبور ساهتمت في ضمان أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي خارج الضغط الروسي في المنطقة ، لكن تشير الدراسات إلى بقاء روسيا الممون الأول لدول الاتحاد الأوروبي على اعتبارات جيوبوليتيكة منها طبيعة الممرات وقصر المسافة مقارنة مع هذه الدول التي تمد أوروبا بالإمدادات الطاقوية.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية

1/ أحمد الرشيدي وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، 2003.

2/ جوزيف س ناي الابن ، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ط1، القاهرة،1997.

3/ حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

4/ حسين عبد الله، **مستقبل النفط الغربي**، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2000.

5/ مارتن غريفيتش وآخرون، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ، ترجمة مركز الخليج ،دبي ، 2008.

6/ نورهان الشيخ، **سيايات الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، **ط 1** ، 2009.

7/ عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر ، 2005.

8/ علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي– مقاربات نظرية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2017.

9/ خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية**، ط1، ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، 2014.

ثانيا: المجلات

1/ أحمد قاسم حسين،" **العلاقات الأوروربية الروسية في مجال الطاقة – ضغوط التعاون وصراع المصالح**"، مجلة سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2016.

2/ الطيب البكوش، "**الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان**"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان، 2003.

3/ نعمان عمر النعمي: "**دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي**" دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمي، عدد 12، مجلد 36، 2017.

4/ عبد الوهاب بن خليف، "**العلاقات الأوروبية– الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل**"، **الأكاديمي للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 11، جانفي 2014.

ثالثا: التقارير

1/ فريد علوس، **التعاون القطري الأوكراني في مجال الطاقة، خصوصياته وآفاقه**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 24 ديسمبر 2012.

رابعا: المذكرات

1/ عبد القادر دندن: **الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار على محيطها الإقليمي، آسيا الوسطى، شرق وجنوب شرق آسيا**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 – 2013).

الكتب باللغة الأجنبية:

1/ Andrea pronotera, **introduction the new polities of energy security in the european union and beyond, states, markets, institutions**, , Routledge, London, 2017.

2/ Barry Buzan, **People, States And Fear**, 1ed, UK, ECPH press, 2007.

3/ Irina Busaghina ,**Analysis Of the EU-Russia relations**, MGIMO University, 2012.

4/ Lana Dreyer, Gerald stang, **What energy security for the EU**, European union institut for security studies, novembre 2013.

5/ Mareli L V, **European unio's Energy security challengers**, CRS repport for congress, congressional research service, 2006.

6/ Micheal Dillon, **Polities of security**, London, Routledge, 1996.

7/ Marie Claie Aoun**, European energy challenges and global energy trends old wine in new bottles** ? Italy instituteo affair internazionali (I A I) , 2015.

8/ Pasquale Demicco , **A cold winter to come ? The EU seeks , alternatives to Russian Gaz, European ,** directorate general for external policies, 2014.
9/ Paul J sanders, **Russian energy and european security : a transatlntic dialogue** , the nixon center, Washington, 2008
10/ petter Hough, **Understanding Global Security**, London, Routlledge, 1ed, 2004.

11/ Sergey Seliverston : **Energy security of Russian and EU, Current legal problems, gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie,** Note l'ifri, 2009.
12/ Tin strabaty, **Understanding the EU –Russia Energy relation,** Law aster of European affaire, lund university, 2007.

ثانيا: المجلات

1/ Dominique Finon, catherin Locatelli, "**L'interdépendance gazière de la Russie et de l'union européenne, quel équilibre entre le marché et la géographie**" , cahier de recherche , LEPII, série Epe, N° 41, 2006.
2/ Frederik Erixon, **Europe's Energy Dependency and Russia's Commercial " Assertiveness,** Policy Briefs, N° 07, ECIPE,2008
3/ Mehdi p.Amineh , wina H, J Crijns-grans, **Rethinking EU energy security consedering past trends and future prospects,** perspectives ou global developement and the Technology, N° 13, 2014.
4/ Ole Guunnar austvir, **The energy union and security of gaz supply,** energy policy, N° 96, 2016 .
5/ stacy calwsson,**Energy Security of the European Union,**css Analysis in security policy, vol 3,n 36, june 2008.

ثالثا: التقارير

1/ European commission, **EU energy security stategy**, brussels, 2014.
2/ Gregor Erbach, Martin Swasek et al , **energy supply and energy security,** European parliament, 2016.